

Distr.: General  
5 January 2023  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 5 كانون الثاني/يناير 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن مجلس الأمن يعترزم أن يعقد، برئاسة اليابان، مناقشة مفتوحة في 26 كانون الثاني/يناير 2023 بشأن موضوع "الاستثمار في الموارد البشرية لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المعقدة"، فيما يتعلق بالبند المعنون "بناء السلام والحفاظ على السلام". وفي هذا الصدد، أعدت اليابان المذكرة المفاهيمية المرفقة طيه (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيسكاني كيمييرو  
السفير فوق العادة والمفوض  
الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 5 كانون الثاني/يناير 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع "بناء السلام والحفاظ  
على السلام: الاستثمار في البشر لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات  
المعقدة"، 26 كانون الثاني/يناير 2023

لقد انقضت ثلاثون سنة منذ أن طرح مفهوم بناء السلام لأول مرة في "برنامج للسلام"<sup>(1)</sup>. ومن الجدير بالذكر، خاصة بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن، أن المجلس نفسه هو الذي بدأ هذه العملية بدعوة من الأمين العام آنذاك، بطرس بطرس غالي، إلى إعداد التقرير<sup>(2)</sup>. وبعد ثلاثة عقود، عُرض على الدول الأعضاء مقترح الأمين العام أنطونيو غوتيريش الداعي إلى وضع "خطة جديدة للسلام"، ينبغي أن تشمل الاستثمار في منع نشوب النزاعات وبناء السلام بوصفهما من مواضيعها الأساسية<sup>(3)</sup>.

وأمام أعضاء مجلس الأمن، إلى جانب الدول غير الأعضاء في المجلس، فرصة تاريخية لاستعراض عمل المجلس بشأن بناء السلام ومناقشة أفضل السبل لتطويره وتعزيزه، مع مراعاة التحديات والتحديات المعاصرة لصون السلم والأمن الدوليين، في سبيل تنظيم "مؤتمر القمة المعني بالمستقبل" الذي سيعقد في عام 2024.

#### معلومات أساسية

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبينما أسهم المجلس في حل بعض النزاعات المسلحة أو على الأقل منع تصعيدها على مدى سنوات عديدة، ما زلنا نواجه نزاعات مسلحة خطيرة وأحداث عنف وعدم استقرار في أجزاء كثيرة من العالم. وتستحق كلها اهتماما وعملا متساويين من المجلس. ومن خلال مختلف الاستعراضات التي تقوم بها الأمم المتحدة، ثمة فهم متزايد بأن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب تناول طائفة متنوعة من الشواغل على نحو متسق، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية.

وقد أضحت أهمية بناء السلام أكبر من أي وقت مضى، مما يعكس العوامل المعقدة المضاعفة للمخاطر اليوم، ومنها انعدام الأمن الغذائي، والجوائح، والآثار الضارة لتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر. وهذه التحديات تعوقنا عن القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع وتزيد من احتمال نشوب النزاع أو تصعيده أو استمراره أو تكراره. وفي هذا السياق، يتوقع من مجلس الأمن اليوم على نحو متزايد ألا يسعى إلى التسوية السلمية للنزاعات على أساس سيادة القانون فحسب، بل أيضا أن يتصدى للتحديات المعقدة في الوقت الراهن بغية بناء السلام والحفاظ عليه على أرض الواقع.

(1) A/47/277-S/24111.

(2) انظر S/23500: "يدعو أعضاء المجلس الأمين العام إلى إعداد تحليله وتوصياته بشأن سبل تعزيز وزيادة كفاءة قدرة الأمم المتحدة، في إطار أحكام الميثاق، على الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وصيانة السلم، لكي توزع على أعضاء الأمم المتحدة بحلول 1 تموز/يوليه 1992".

(3) انظر "خطتنا المشتركة" (A/75/982، الفقرة 89).

وكما يوضح الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، فإن المؤسسات القادرة على الصمود هي حصن رئيسي في وجه هذه التحديات وعنصر حاسم في أي جهد لبناء السلام. وستثبت المؤسسات أنها أكثر قدرة على الصمود عندما يتم تقاسم مسؤولية الحفاظ على السلام من قبل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين على أساس فهم الملكية الشاملة. ولهذا السبب، ما فتئ المجلس يروج لخطة "المرأة والسلام والأمن" و "الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن". ويشكل الاستثمار في البشر عنصراً أساسياً آخر لتعزيز بناء المؤسسات. ويشمل "الاستثمار" تلبية حاجة الناس إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية حقوق الإنسان المكفولة لهم وأمنهم البشري، وتمكينهم من أن يكونوا عوامل للتغيير. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تعزز ثقة الناس في حكوماتهم وتجعل المؤسسات أكثر قدرة على الصمود وأكثر فعالية.

ويمكن لمجلس الأمن، بل وينبغي له، أن يستفيد من تعزيز التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، مع مراعاة الطابع الواسع للعوامل المضاعفة للمخاطر، التي لا تعترف بالحدود الوطنية. ويتوقع من لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية للمجلس، أن تستخدم قدرتها على عقد الاجتماعات لضم مختلف المجموعات وتيسير الحوار، مما يعزز الصلة بين السلام والأمن والتنمية والعمل الإنساني. وفي عام 2022، قدمت اللجنة المشورة إلى المجلس 16 مرة. ومن شأن زيادة التفاعل بين الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة أن تجعل منظومة الأمم المتحدة بأسرها أقوى وأن تساعد على استعادة المصداقية التي تستحقها.

#### أسئلة لتوجيه المناقشة

البلدان المشاركة مدعوة إلى النظر في الأسئلة التوجيهية التالية:

(أ) كيف يمكن لمجلس الأمن أن يتصدى بشكل أفضل للتهديدات الناشئة والعوامل المضاعفة للمخاطر من أجل تحقيق بناء السلام والحفاظ على السلام (على سبيل المثال، ما هي مجالات الاهتمام التي ينبغي النظر فيها، ومن يجب الاستماع إلى أصواتهم، وكيف يمكن إيجاد أوجه تآزر بناءة بين مختلف أصحاب المصلحة)؟

(ب) ماذا يلزم لبناء مؤسسات فعالة وقادرة على الصمود، والاستثمار في البشر، بمن فيهم النساء والفتيات، وضمان استيعاب الجميع داخل المجتمع؟

(ج) كيف يمكن لمجلس الأمن أن يستخدم على نحو أفضل قدرة لجنة بناء السلام على عقد الاجتماعات وأن يدمج مشورة اللجنة في قرارات مثل تجديد ولايات عمليات السلام بطريقة أكثر تماسكاً؟ كيف يمكن للمجلس أن يتفاعل بفعالية أكبر مع الدول غير الأعضاء في المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى لبناء السلام والحفاظ عليه؟

(د) ما هي العناصر التي يمكن إدراجها في "خطة جديدة للسلام" في سياق بناء السلام والحفاظ عليه؟

## الشكل

سيُعقد الاجتماع في 26 كانون الثاني/يناير 2023، في الساعة 10:00، في شكل مناقشة مفتوحة، من أجل السماح لعموم الأعضاء بالمشاركة. ويُدعى المتكلمون التالون إلى تقديم إحاطات إلى المجلس:

- نائبة الأمين العام
- رئيسة لجنة بناء السلام
- جهة ممثلة للمجتمع المدني

وعلى الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة حضورياً أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين من خلال النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين (eSpeakers) في البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE. ويجب أن تحمّل في وحدة eSpeakers ببوابة e-deleGATE رسالة موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن، موقّعة حسب الأصول من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة، وتتضمن طلباً للمشاركة وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وسيُفتح باب التسجيل للمشاركة في تلك الجلسة في 23 كانون الثاني/يناير 2023، الساعة 9:30.

وتشجع الرئاسة على مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. بيد أن مدة إلقاء البيانات أو الكلمات ينبغي ألا تتجاوز ثلاث دقائق.